

التاريخ: ٠٣ / ٠٦ / ١٤٤٧ هـ

الموافق: ٢٤ / ١١ / ٢٠٢٥ م

**الموضوع: خطاب ارتباط شركة عبد الله السيف محاسبون ومراجعون قانونيون لمراجعة القوائم المالية
لجمعية ثروة الشبابية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م**

سلمهم الله

السادة / جمعية ثروة الشبابية

الرياض - المملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إن الغرض من هذا الخطاب هو تأكيد مفهومنا لشروط تعييننا وطبيعة الخدمات التي سنؤدها، فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية لجمعية ثروة الشبابية - (يشار إليها لاحقاً بالجمعية) للفترة المالية المذكور أعلاه، والمتضمنة قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر من الفترة المذكورة أعلاه والقوائم المالية للأنشطة والتدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة التي تمثل جزءاً من هذه القوائم المالية للفترة المالية المذكور أعلاه (يُشار إليها لاحقاً بالقوائم المالية) مع تحديد مسؤولية إدارة الجمعية ومهمتنا كمراجعين خارجيين للجمعية.

١ - المعايير المهنية:

سوف تتم مراجعتنا وفقاً لمبادئ الاستقلالية، الحياد، الموضوعية، الكفاءة والعناية المهنية، السرية، السلوك المهني والمعايير الفنية كما هو مبين بموجب معايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

٢ - نطاق العمل:

تقتضي مهمتنا تقديم تقرير للإدارة أو المكلفين بالحوكمة نبدي فيه رأينا فيما إذا كانت القوائم المالية للجمعية:
أ. تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في نهاية الفترة المالية المذكور أعلاه ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للفترة المالية المذكور أعلاه، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية.
ب. تتفق مع المتطلبات النظامية فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.
ستتم مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تتطلب منا القيام بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية.
من أجل القيام بالمراجعة، سنقوم باختبار السجلات المحاسبية وكذلك كافة البيانات والسجلات الأخرى بما في ذلك محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي نعتقد أنها ضرورية في تلك الحالات وذلك لتقديم أساس معقول لرأينا حول القوائم المالية. تشمل إجراءات المراجعة على فحص الأدلة، على أساس العينة المؤيدة للمبالغ التي تتضمنها القوائم المالية. كما تشمل أيضاً على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المطبقة من قبل الإدارة وتقييم العرض العام للقوائم المالية.
تتطلب معايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية الحصول على درجة معقولة، ولكن ليست مطلقة من القناعة بأن القوائم المالية لا تتضمن خطأً جوهرياً سواء كان بسبب أخطاء أو مخالفة. إن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يقلل من احتمال حدوث أخطاء أو مخالفات (بما في ذلك سوء استخدام الموجودات والتي قد تحدث وتظل دون أن تكتشف) إلا أنه لا يحول دون وقوع مثل هذا الاحتمال.



وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا في الحالات غير العادية التي يتعذر علينا فيها إتمام أعمال المراجعة أو تكوين رأي أو في الحالة التي لن نتمكن فيها من إصدار رأي، فإننا يمكن أن نمتنع عن إبداء رأي أو إصدار تقرير. كجزء من عملية المراجعة، سنقوم بالحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية للجمعية وذلك لغرض التخطيط لأعمال المراجعة فقط ولتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي نقوم بها. عليه فإن فهمنا هذا لن يكون كافياً لتمكيننا من تقديم رأي مستقل عن مدى كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية حول التقارير المالية.

٣ - مسؤولية الإدارة:

نود أن نشير إلى أن إدارة الجمعية مسئولة عن إعداد قوائم مالية تعطي صورة عادلة عن المركز المالي ونتائج الأنشطة والتدفقات النقدية وذلك وفقاً للمتطلبات النظامية في المملكة العربية السعودية والجمعية كما أنها مسئولة عن تطبيق معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والملائمة لظروف الجمعية. سوف يتضمن تقريرنا أن إدارة الجمعية هي المسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية، وعليه فإن مسئولية إدارة الجمعية تتضمن:

- تصميم وتطبيق وإمساك نظام رقابة داخلي يناسب إعداد قوائم مالية تكون خالية من الانحرافات سواء كانت مخالفات أو أخطاء.
- اختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة.
- سنطلب من إدارتكم المالية إعداد مسودة القوائم المالية السنوية كاملة مع التسويات النهائية وبعض الجداول والبيانات التحليلية التي نبين نماذجها ومحتوياتها لهم فضلاً عن إعطاء مسودة النموذج، إذا لزم الأمر.
- إجراء تقديرات محاسبية بما يتلاءم وظرف كل حاله على حده.

إننا نتطلع إلى تعاون كامل مع موظفيكم ونحن على ثقة بأنهم سيقدمون لنا جميع السجلات والمستندات والمعلومات الأخرى التي قد نطلبها لغرض مراجعتنا.

٤ - الغش والمخالفات:

الإدارة مسئولة عن تصميم وتطبيق البرامج ونظم الرقابة لمنع واكتشاف المخالفات وإبلاغنا عن:

- أ- كافة المخالفات المعروفة والمشتبه بها التي تؤثر على الجمعية وتشمل:
 - الإدارة.
 - الموظفون الذين لهم أدوار هامة في الرقابة الداخلية.
 - آخرون، عندما يكون للمخالفة أثر مادي على القوائم المالية.
 - ب- معرفتها لأية مزاعم أو ادعاءات لمخالفات أو غش مشتبه به تؤثر في الجمعية تم معرفته باتصال من موظفين سابقين، محللين، مشرعين، أو آخرين.
- سوف نقوم بتخطيط عملية المراجعة ليكون لدينا توقع معقول لكشف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية أو السجلات المحاسبية (بما في ذلك تلك الناجمة عن الغش والخطأ أو عدم التقيد بالأنظمة والقوانين) حيث أن نظام الرقابة الداخلية، مهما كانت كفاءته، لا يمكنه استبعاد حدوث مثل تلك الأخطاء أو المخالفات.
- وحيث أننا نجري اختبارات المراجعة على أساس العينة، فإننا لا نضمن كشف تلك الأخطاء أو المخالفات (إن وجدت)، وبالتالي يجب عدم الاعتماد على اختبارتنا لكشف حالات الغش أو عدم التقيد بالأنظمة والقوانين الممكن تواجدها.
- في حالة اكتشاف مثل هذه الأمور، سنقوم بلفت انتباه الإدارة لذلك.



٥- خطاب الإفصاح العام (تأكيدات الإدارة):

حسب معايير المراجعة المعمول بها، فإننا سوف نقوم بتوجيه استفسارات محددة إلى الإدارة عن البنود المدرجة في القوائم المالية ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وسنطلب من الإدارة تزويدنا بخطاب يتضمن إفاداتها وتأكيداتها عن تلك الأمور. تعتبر ردود الإدارة على استفساراتنا وإفاداتها وتأكيداتها المكتوبة ونتائج اختبارات المراجعة، من بين أشياء أخرى، بمثابة الأدلة والقرائن التي نعتمد عليها في تكوين رأيها حول القوائم المالية.

٦- الاستقلالية:

إذا بدأنا في أداء الخدمات لكم ونما لعلمنا لاحقاً وجود حالات قد تخل باستقلاليتنا فيما يتعلق بأداء تلك الخدمات أو أي عمل آخر نقوم به لكم فإننا قد نحتاج إلى وقف العمل في أداء تلك المهمة. وإذا حدث ذلك فسوف نسعى لحل الموضوع بأسرع فرصة ممكنة ونبحث عن حل يسمح لنا بالاستمرار في المهمة. أما في حالة تعذر وجود حل، فإننا سنضطر إلى إنهاء خدماتنا فوراً ولكن سوف نقوم بالتشاور معكم قبل اتخاذ مثل هذه الخطوة.

٧- أوراق العمل:

إن أوراق العمل لهذه المهمة هي ملك لشركة عبد الله السيف محاسبون ومراجعون قانونيون. الاطلاع على تلك الأوراق لن يسمح به باستثناء ما هو مطلوب قانوناً أو وفق متطلبات أية أنظمة أو بواسطة معايير مهنية محددة.

٨- استخدام البريد الإلكتروني:

قد نستخدم البريد الإلكتروني كوسيلة اتصال في حالة موافقتكم على ذلك، وفي هذه الحالة يتطلب منكم قبول الأخطار المتأصلة (بما في ذلك أخطار السلامة لاعتراض الوصول غير المصرح به عن هذا الاتصال، وأخطار الفيروسات وأية إجراءات مضرة أخرى) والتي تتطلب منكم إجراء مراجعة للفيروسات. وتقرر الجمعية أن البريد الإلكتروني يتنقل من خلال شبكة الإنترنت العامة التي هي وسيلة اتصال غير مضمونة، وبالتالي فإن سرية المعلومات المرسلة يمكن أن تتعرض لخطر من دون خطأ من شركة عبد الله السيف محاسبون ومراجعون قانونيون.

٩- نشر القوائم المالية وتقريرنا حولها:

في حالة قيام الجمعية بنشر التقرير السنوي أو أي بيانات مالية مع الإشارة فيها إلى شركتنا فإنه يجب تزويدنا بصورة من تلك الوثائق لمراجعتها لمعرفة مدى اتساقها مع القوائم المالية التي أصدرنا تقريرنا حولها والموافقة عليها قبل نشرها.

١٠- فريق العمل:

بصفتي المدير المسؤول سوف أكون مسؤولاً مسؤولية شاملة عن العملية وسوف أكون حلقة الوصل مع المحاسب القانوني المرخص مع الإشراف على كافة الخدمات التي سوف نؤديها للجمعية وبمساعدة مدير العملية والذي سوف يكون مسؤولاً عن إدارة المراجعة ويكون حلقة الوصل مع الإدارة التنفيذية والإدارة المالية. سيكون هناك العدد الكافي من الموظفين المهنيين المؤهلين لإنجاز هذه العملية في الوقت المناسب. كذلك سوف نبذل قصارى جهدنا لضمان أن الأفراد المعنيين في هذا العقد يشاركون في تقديم الخدمات ومع ذلك قد نستبدل أولئك بأخرين لبعض المهارات والخبرات.



١٥- المحافظة على السرية:

تكون كل المعلومات التي نحصل عليها من الجمعية وعملائها خلال عملنا سرية. نتعهد بأن لا نقوم بإفشاءها لأي طرف ثالث، ويجوز لنا إذا اقتضت الحاجة إطلاع موظفينا ومسؤولينا على هذه المعلومات شريطة أخذ التعهدات اللازمة والدائمة عليهم بعدم إفشاءها إلى أية جهات أخرى في أي وقت من الأوقات.

لا تحول التعهدات أعلاه بالمحافظة على السرية دون الإفصاح عن أية معلومات بموجب أنظمة أو قوانين سارية المفعول بالمملكة العربية السعودية أو بطلب وموافقة الجهات القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية (شريطة أن نقوم بإشعار الجمعية مسبقاً عن أي طلب لأية معلومات قبل الإفصاح عنها). كما لا تسري هذه التعهدات على أية معلومات معلنة للجميع (ما عدا الإفصاح غير المسموح به).

١٦- الاستلام والموافقة:

نرجو التكرم بالتوقيع على نسخة هذا الخطاب وإعادتها لنا للدلالة على أنها تتفق مع مفهومكم للترتيبات الخاصة بمراجعتنا للقوائم المالية للجمعية.

إننا نقدر هذه الفرصة التي تتيح لنا خدمتكم، ونؤكد لكم بأننا سوف نولي الأمر عنايتنا الخاصة. وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير،

شركة عبد الله السيف
محاسبون ومراجعون قانونيون



عبد الله بن محمد السيف
محاسب قانوني - ترخيص ٨٤٥



اعتماد العميل:

نوافق على ما جاء في هذا الخطاب نيابة عن جمعية ثروة الشبابية.

رقم الترخيص: ١٠٠٠٦٥٨٠٠٠

بيانات المفوض بالتوقيع

الاسم: حمد بن عبد الله المقرن

الصفة: المدير التنفيذي

التاريخ: 24/11/2025 م

التوقيع: 

الختم:

